

جمعية السراج
مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي برقم (٥٥٩٣)
القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
وتقرير المراجع المستقل

جمعية السراج
مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي برقم (٥٥٩٣)
فهرس القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

صفحة

٣-٢

تقرير المراجع المستقل

٤

قائمة المركز المالي

٥

قائمة الأنشطة

٦

قائمة التدفقات النقدية

١٦-٧

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

السادة رئيس وأعضاء الجمعية العمومية جمعية السراج سلمهم الله

الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية السراج "الجمعية"، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تري أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طول المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
 - تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التي أعدتها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

عن شركة رقيم محاسبون ومراجعون قانونيون

حمد بن سليمان الدريم

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٨٠٠



التاريخ: ١٤ شعبان ١٤٤٦ هـ

الموافق: ١٢ فبراير ٢٠٢٥ م

جمعية السراج
مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي برقم (٥٥٩٣)
قائمة المركز المالي
(المبالغ بالريال السعودي)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح	الأصول
		الأصول غير المتداولة
٦١,٢٣٠	٥	ممتلكات ومعدات
٦١,٢٣٠		إجمالي الأصول غير المتداولة
		الأصول المتداولة
١٣,٨٠٤	٦	نقد وما في حكمه
١٣١,٠٤٥	٧	مصرفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى
١٤٤,٨٤٩		إجمالي الأصول المتداولة
٢٠٦,٠٧٩		إجمالي الأصول
		<u>الالتزامات وصافي الأصول</u>
		الالتزامات
		الالتزامات غير المتداولة
٧,٣١٧	٨	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٧,٣١٧		إجمالي الالتزامات غير المتداولة
		الالتزامات المتداولة
٦,٣٢٠	٩	مصرفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
٦,٣٢٠		إجمالي الالتزامات المتداولة
١٣,٦٣٧		اجمالي الالتزامات
		صافي الأصول
١٩٢,٤٤٢		صافي الأصول غير المقيدة
-		صافي الأصول المقيدة
١٩٢,٤٤٢		إجمالي صافي الأصول
٢٠٦,٠٧٩		إجمالي الالتزامات وصافي الأصول

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية السراج
مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي برقم (٥٥٩٣)
قائمة الأنشطة
(المبالغ بالريال السعودي)

للفترة من ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م			
إيضاح	غير مقيدة	مقيدة	الإجمالي
الإيرادات			
تبرعات عامة	١,١٧١,٥٠٠	-	١,١٧١,٥٠٠
إجمالي الإيرادات	١,١٧١,٥٠٠	-	١,١٧١,٥٠٠
المصروفات			
مصروفات الأنشطة الأساسية	(٨٤٣,٨٣٣)	-	(٨٤٣,٨٣٣)
مصروفات عمومية وإدارية	(١٣٢,٣٨٠)	-	(١٣٢,٣٨٠)
استهلاك ممتلكات ومعدات	(٢,٨٤٥)	-	(٢,٨٤٥)
إجمالي المصروفات	(٩٧٩,٠٥٨)	-	(٩٧٩,٠٥٨)
التغير في صافي الأصول	١٩٢,٤٤٢	-	١٩٢,٤٤٢
صافي الأصول في بداية السنة	-	-	-
صافي الأصول في نهاية السنة	١٩٢,٤٤٢	-	١٩٢,٤٤٢

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية السراج
مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي برقم (٥٥٩٣)
قائمة التدفقات النقدية
(المبالغ بالريال السعودي)

للفترة من ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>
١٩٢,٤٤٢	التغير في صافي الأصول
	التعديلات:
٢,٨٤٥	استهلاك ممتلكات ومعدات
٧,٣١٧	المكون من مخصص نهاية الخدمة
	التغيرات:
(١٣١,٠٤٥)	مصرفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
٦,٣٢٠	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
٧٧,٨٧٩	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>
(٦٤,٠٧٥)	مدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
(٦٤,٠٧٥)	صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
١٣,٨٠٤	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
	النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٣,٨٠٤	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

١ - التكوين والنشاط

جمعية السراج (جمعية أهلية) هي جمعية غير هادفة للربح تأسست بناء على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٩/٠٢/١٤٣٧ هـ ولائحته التنفيذية الصادر بقرار مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (ق/٢٠٢٢/١/٢) وتاريخ ٢٢/٠٣/١٤٤٤ هـ وقواعد الحوكمة الصادرة بقرار مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (ت/٢٠٢٣/٩) وتاريخ ١٨/١٢/١٤٤٤ هـ. كجمعية أهلية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تعمل بموجب الترخيص رقم (٥٥٩٣) بتاريخ ١١ جمادى الآخر ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ م ومركزها الرئيسي الرياض.

النشاط

تهدف الجمعية إلى تحقيق الآتي:

- ١- نشر ثقافة البحث العلمي للعلوم والتقنية بين المهتمين
 - ٢ - اقامة البرامج والدورات التدريبية في مجال البحث العلمي والابتكار
 - ٣ - تبني مبادرات تبسيط العلوم للنشء
 - ٤ - تطوير القدرات البحثية للمهتمين بالمجالات المتعلقة بالبحث
 - ٥ - تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار
 - ٦ - تقديم الاستشارات المتخصصة في مجال البحث العلمي والابتكار
 - ٧ - دعم ابحاث الذكاء الاصطناعي المفيد للوطن
 - ٨ - دعم الابتكار والتطور في مجال العلوم والرياضيات والهندسة
 - ٩ - نشر الوعي بأهمية العلوم وتطبيقاتها، وثقافة التعلم والاستكشاف والإبداع
 - ١٠ - تعزيز وصول العلوم والتقنية لكافة فئات المجتمع
 - ١١ - المساهمة في تطوير التحول الرقمي للذكاء الاصطناعي
 - ١٢ - نشر ثقافة البحث العلمي والابتكار بين المهتمين
 - ١٣ - تنشيط ممارسة العلوم والتقنية
 - ١٤ - ابراز الدراسات والنتائج من خلال البحوث العلمية المتوافقة مع تخصص الجمعية
- تغطي القوائم المالية حسابات ونتائج الجمعية عن الفترة المالية من ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ م إلى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م ، وتعتبر هذه القوائم أول قوائم تصدرها الجمعية .

التأسيس

قد تم تأسيس هذه الجمعية من الأشخاص الآتية أسمائهم:

- ١- عايض محمد عيد السبيعي.
- ٢- سالم سعيد سالم بانقيطه.
- ٣- أنس محمد فهد التويجري.
- ٤- خاطر سعيد حسين الزهراني.

٥- عبد الله ناصر إبراهيم العيدي.

٦- خالد حسين سعيد الزهراني.

٧- عبد الرحمن عبد الله إبراهيم المسفر.

٨- علي عبد العزيز أحمد الخضيري.

٩- أحمد عبد الله إبراهيم المسفر.

١٠- أحمد عبد الله إبراهيم الدريويش.

١١- بندر سعود عبد العزيز النمر.

١٢- فهد محمد فهد التويجري.

٢ - أسس المحاسبة

أساس الإعداد

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث رأت الإدارة أن هذا المعيار يعد أكثر مناسبة لطبيعة نشاط الجمعية.

أسس القياس والعرض

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لكل نوع من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعرض الجمعية قائمة المركز المالي على أساس متداول وغير متداول.

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للجمعية ما لم يذكر خلاف ذلك

٣ - ملخص السياسات المحاسبية المهمة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي استخدمتها الجمعية في إعداد القوائم المالية.

٣-١ تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تقوم الجمعية بعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيف متداولة/ غير متداولة. تكون الأصول متداولة عندما يكون:

- من المتوقع تحققها أو يعتزم بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية.
- يتم الاحتفاظ به بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- يتوقع أن تتحقق خلال الاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

- أن يكون ضمن النقد وما في حكمه ما لم يكن مقيداً نتيجة لتحويله أو استخدامه لتسوية التزام على الأقل للاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- تصنف جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة.
- تكون الالتزامات متداولة عندما يكون:
- يكون متوقعاً أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية.
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- -مستحق للتسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- عند عدم وجود أي حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوبات على الأقل لأثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- تصنف الجمعية جميع الالتزامات الأخرى كالتزامات غير متداولة.

٢-٣ الممتلكات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بصافي التكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاستهلاك مجمع خسائر الهبوط، (إن وجدت)، وتتضمن تلك التكاليف أي تكاليف تعود بشكل مباشر إلى جلب الأصل إلى الموقع وبالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للاستخدام.

النفقات اللاحقة للاقتناء

يتم اعتبار تكلفة استبدال مكون لأحد أجزاء الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة الأصل الثابت عند وجود توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة لعملية الاستبدال أو زيادة العمر الانتاجي للأصل، هذا ويتم الاعتراف بتكلفة خدمة الإصلاح والصيانة الدورية بالربح أو الخسارة عند استحقاقها.

الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك للممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل والذي يحدد بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والتآكل المادي ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للأصل سنوياً.

فيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الممتلكات والمعدات لغرض حساب الاستهلاك:

سنوات الاستهلاك

٥ سنوات

٥ سنوات

١٠ سنوات

البند

الأثاث والمفروشات

أجهزة حاسب آلي

تحسينات على مباني مستأجرة

يتم تخفيض القيمة التخريدية لأي أصل فوراً لقيمته القابلة للاسترداد في حال تجاوزت قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد المتوقعة. لا يتم استهلاك المشروعات تحت التنفيذ حين أن تصبح جاهزة للغرض الذي انشأت من أجله.

الاستبعاد

يتوقف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي جزء هام معترف به مبدئياً عند الاستبعاد أو عند عدم وجود منافع مستقبلية متوقعة من استخدامه أو بيعه، تدرج أي مكاسب أو خسائر استبعاد الأصل بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل وتثبت بالربح أو الخسارة. وتجرى مراجعة القيم المتبقية والأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات وطرق استهلاكها، وتعديل بأثر مستقبلي، متى كان ذلك ملائماً.

٣-٣ الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط قيمة أي أصول غير مالية. وإذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط القيمة، يتم الاعتراف بخسارة الهبوط في القيمة للمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد عن قيمته القابلة للاسترداد.

لتحديد القيمة القابلة للاسترداد، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة توليد نقد وتحدد سعر العائد المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. أثناء عملية قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بوضع افتراضات حول النتائج التشغيلية المستقبلية. تتعلق هذه الافتراضات بالأحداث والظروف المستقبلية. قد تختلف النتائج الفعلية، وقد تتسبب في تعديلات جوهرية على أصول الجمعية خلال السنوات المالية التالية.

في معظم الحالات، يتضمن تحديد معدل الخصم المطبق تقدير التعديلات المناسبة لمخاطر السوق والتعديلات الملائمة لعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

٤-٣ الأدوات المالية

تقوم الجمعية بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية

القياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح الجمعية طرفاً في الالتزامات التعاقدية للأداة.

عندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، تقوم الجمعية بإثباته بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويل للمجموعة، إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فتقوم الجمعية بقياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

القياس اللاحق

تقوم الجمعية بقياس جميع الأصول المالية والالتزامات المالية باستخدام طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة مطروحا منها الهبوط في القيمة) وتقوم الجمعية بقياس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه.

يتم إلغاء إثبات الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصول المالية. كما يتم التوقف عن الإثبات عند تنازل الجمعية عن حقها في استلام التدفقات النقدية أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب ترتيبات فورية سواءً (أ) حولت الجمعية بصورة جوهرية جميع المخاطر والمنافع الخاصة بتلك الأصول، أو (ب) أن الجمعية لم تحوّل ولم تحتفظ بصورة جوهرية بجميع المخاطر والمنافع الخاصة بتلك الأصول إلا أنها حولت حقها في السيطرة على تلك الأصول. يتم إيقاف إثبات الالتزامات المالية عندما يكون الالتزام المحدد في العقد تم إلغاؤه أو انتهاؤه.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم (الذمم المدينة) أو المدفوع (المستحق) يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

٥-٣ نقد ومعادلات النقد

يتضمن النقد ومعادلات النقد الأرصدة والودائع البنكية والاستثمارات الأخرى عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي يكون تواريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها.

٦-٣ التزام تعويضات نهاية الخدمة

تستحق مكافأة نهاية الخدمة لكافة الموظفين العاملين وفقاً لشروط وأحكام نظام العمل المتبع في الجمعية عند انتهاء عقود خدماتهم. يتم قياس التزام مكافأة نهاية الخدمة والذي يمثل خطة منافع محددة باستخدام طريقة وحدة الإضافة المتوقعة عن طريق تقدير قيمة المنافع المستقبلية التي تستحق للموظفين في الفترات الحالية والسابقة وتخصم القيمة للوصول إلى القيمة الحالية.

٧-٣ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على الجمعية التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي تنشأ فيها.

تتم مراجعة جميع المخصصات في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها لتعكس أفضل التقديرات الحالية.

٨-٣ الإيرادات

الدعم

يتم الاعتراف بالدعم التي تأتي في صورة أصول محولة، أو تعهدات غير مشروطة بتقديم أصول، أو تخفيض لالتزامات على الجمعية على أنها إيرادات أو مكاسب في قائمة الأنشطة، عندما يترتب على عملية الدعم زيادة في أصول الجمعية (غير الهادفة للربح). ويتحقق ذلك عند توافر الشروط التالية:

- أن تتمتع الجمعية بسلطة إدارة الدعم أو التصرف في المورد بأي شكل من أشكال التصرف، بما يسمح لها بتحديد كيفية استخدامه في المستقبل.
- أن تتوقع الجمعية الحصول على الدعم بدرجة معقولة من الثقة.
- أن يكون الدعم قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.

يتم إثبات ما يتلقى من الدعم على أنها إيرادات أو مكاسب في الفترة التي تُتلقى خلالها تلك الدعم، وعلى أنها أصول، أو تخفيض للالتزامات أو كليهما، وذلك وفقاً لطبيعة ما يتلقى من الدعم. ويتم قياس ما يتلقى من دعم بقيمتها العادلة. تتكون الموارد المالية للجمعية مما يلي:

- ١- رسوم العضوية في الجمعية العمومية.
- ٢- الصدقات والتبرعات والهبات والوصايا والأوقاف.
- ٣- الزكاة إن كانت نشاطات الجمعية مشمولة في مصاريف الزكاة الشرعية.
- ٤- إيرادات الأنشطة ذات العائد المالي.
- ٥- الإعانات الحكومية.
- ٦- العوائد الاستثمارية من أموال الجمعية.
- ٧- ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة.

٨- ما يخصه الصندوق من دعم.

الدعم المقيدة

تثبت الجمعية الدعم المقيدة والمشروطة في قائمة الأنشطة عندما يكون هناك قيود مفروضة على مورد معين لاستخدامه في أغراض محددة على سبيل المثال (دعم - مساهمات عامة) حيث أن للجمعية سلطة الإدارة أو التصرف في هذا المورد، كما أن القيد يغطي الوقت فحسب أو الاستخدامات المتعلقة بالدعم.

تثبت الجمعية الدعم المستلم في صورة نقدية، أو أصول أخرى مقيدة لشراء أصول غير متداولة مقيدة من قبل الداعم على أنها إيرادات دعم مقيدة في قائمة الأنشطة. وتتوقف معالجة الأصول المقيدة على الغرض من اقتنائها. حيث أن عند شراء الأصل، يجب زيادة الأصول غير المقيدة إذا كان الأصل غير مقيد باستخدامات معينة، أو زيادة الأصول المقيدة إذا كان الأصل مقيد باستخدامات معينة.

قد يخضع الدعم لقبود مفروضة من قبل الداعم، تحدد الفترة التي يمكن خلالها إنفاق الدعم. ويحد هذا القيد من قدرة الجمعية في استنفاد الدعم حتى يتم استيفاء القيد الزمني المستقبلي ويترتب على ذلك ما يلي:

١. يتم إثبات الدعم على أنها إيرادات مقيدة في قائمة الأنشطة لحين استيفاء القيد الزمني.
٢. قد يتيح للداعم حق استعادة الدعم في حال عدم استيفاء الشرط وبالتالي يؤجل الاعتراف بالدعم على أنها إيرادات غير مقيدة وتثبت كالترام (إيراد مؤجل) حتى استيفاء الشرط الزمني.

٣-٩ المصروفات

تشتمل مصروفات البيع والتسويق والعمومية والإدارية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة. يتم توزيع هذه التكاليف بين مصاريف البيع والتسويق والعمومية والإدارية وتكاليف الإيرادات إن لزم الأمر، بطريقة منتظمة.

٤ - الأحكام والتقديرية الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام أحكام وتقديرات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:

الأحكام المرتبطة بالتمييز بين معاملات التبرعات ومعاملات الوكالة

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح عند قيام المتبرع بتفويض المنشأة المستلمة للأصل بإنشاء برامج لتوزيع نقدية وتنفيذها، أو سلع، أو خدمات على المنتفعين، فإن المنشأة المستلمة تقوم بمعاملة تلك الأصول على أنها تبرعات، نظراً إلى أن الجمعية لديها سلطة الإدارة والتصرف في هذا الأصل المحول من المتبرعين، فقد تم اعتبار الأصول المحولة للجمعية على أنها تبرعات وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات التبرعات مباشرة أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة.

مبدأ الاستمرارية

ليس لدى إدارة الجمعية شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للممتلكات والمعدات

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية من جانب الإدارة استناداً إلى التقويم الفني في وقت شراء الأصل ومراجعته سنوياً للتأكد من ملائمته.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقويم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط قيمة أي أصول غير مالية. وإذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط القيمة، يتم الاعتراف بخسارة الهبوط في القيمة للمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد عن قيمته القابلة للاسترداد. لتحديد القيمة القابلة للاسترداد، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة توليد نقد وتحدد سعر العائد المناسب لاحتمال القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. أثناء عملية قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بوضع افتراضات حول النتائج التشغيلية المستقبلية. تتعلق هذه الافتراضات بالأحداث والظروف المستقبلية. قد تختلف النتائج الفعلية، وقد تتسبب في تعديلات جوهرية على أصول الجمعية خلال السنوات المالية التالية.

في معظم الحالات، يتضمن تحديد معدل الخصم المطبق تقدير التعديلات المناسبة لمخاطر السوق والتعديلات الملائمة لعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

قياس التزام تعويضات نهاية الخدمة

يتم تحديد التزام نهاية الخدمة للموظفين بموجب برنامج المكافآت المحددة غير الممولة التي يتم قياسها باستخدام التقويم الاكتواري. يشمل التقويم الاكتواري العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن الأحداث الفعلية في المستقبل وتشمل هذه الافتراضات على سبيل المثال تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدل دوران العاملين. ونظراً لتعقيد التقويم وطبيعته طويلة الأجل فإن التزام المنافع المحددة غير الممولة شديد الحساسية للتغيرات في هذه الافتراضات. لذا تتم مراجعة جميع الافتراضات مرة أو أكثر في السنة الواحدة عند الضرورة.

جمعية السراج

مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي برقم (٥٥٩٣)

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة من ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣م وإلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

(جميع المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

الإجمالي	تحسينات على مباني	أجهزة حاسب الي	الأثاث والمفروشات	٥ - ممتلكات ومعدات
-	-	-	-	<u>التكلفة</u>
٦٤,٠٧٥	٣٠,٠٠٠	٢٥,٥٠٠	٨,٥٧٥	كما في ١ يناير ٢٠٢٤م
٦٤,٠٧٥	٣٠,٠٠٠	٢٥,٥٠٠	٨,٥٧٥	الإضافات خلال السنة
-	-	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
٢,٨٤٥	١,١٤٥	١,٧٠٠	-	<u>مجمع الاستهلاك</u>
٢,٨٤٥	١,١٤٥	١,٧٠٠	-	كما في ١ يناير ٢٠٢٤م
-	-	-	-	الاستهلاك خلال السنة
-	-	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
-	-	-	-	<u>صافي القيمة الدفترية</u>
٦١,٢٣٠	٢٨,٨٥٥	٢٣,٨٠٠	٨,٥٧٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
-	-	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٦ - نقد وما في حكمه

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
١٣,٨٠٤
٤

نقد لدى البنوك

٧ - مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
١٠٨,٨١٨
١٥,٦٩٢
٦,٥٣٥
١٣١,٠٤٥

ضريبة القيمة المضافة

عهد وسلف موظفين

مصروفات مقدمة

٨ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
-
٧,٣١٧
-
٧,٣١٧

الرصيد أول السنة

المكون خلال السنة

المسدد خلال السنة

الرصيد آخر السنة

جمعية السراج

مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي برقم (٥٥٩٣)

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة من ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

(جميع المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣,٥٧٠.	٩ - مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	اتعاب مهنية مستحقة
	٢,٧٥٠.		مخصص اجازات
	٦,٣٢٠.		
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	١,٠٧٠,٠٠٠	١٠ - إيرادات عامة	تبرعات من جهات
	١٠٠,٠٠٠		منح حكومية
	١,٥٠٠		اشتراكات
	١,١٧١,٥٠٠		
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٧٣٣,٨٢٦	١١ - مصروفات الأنشطة الأساسية	دعم منظمات تعليمية
	١١٠,٠٠٧		دعم استشارات إدارية وفنية
	٨٤٣,٨٣٣		
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٩٠,٠٠٠	١٢ - مصروفات عمومية وإدارية	الرواتب وما في حكمها
	٢,٩٦٨		مصارييف حكومية
	٦٦٩		مصارييف التأمينات الاجتماعية
	١١,٠٠٠		ايجارات
	٢,٧٥٠.		مصارييف اجازات
	٩,٠٠٠		اتعاب مهنية
	٥,٠٦٢		منافع الخدمات
	٧,٣١٧		مكافأة نهاية خدمة
	٣,٦١٤		مصارييف متنوعة
	١٣٢,٣٨٠.		

١٣ - إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجمعية حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط الجمعية ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزامه قبل الجمعية والتسبب في تكبد خسارة مالية إن الأدوات المالية الخاصة بالجمعية التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساسي أرصدة البنك. تقوم الجمعية بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة ائتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة تنتج من ذلك.

مخاطر أسعار العملات

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول والالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العملات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

١٤ - اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ شعبان ١٤٤٦هـ، الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٥م.